من حق تردد لامن يحضر مرضاعا جزاعن المقال وان امكنه الركوب لكن يرخص له ويسهم لنا قصر كل في الجرب
والعجز ولا يسهم لمن يحضر مريضا عاجزا عن القتال وان امكنه الركوب لكن يرخص له ويسهم لنا قصر كل في الجرب
لا بعدها فرع لو بعث الامام سرايا الى جهات من دار الحرب فان بعثهم من دار الاسلام وعسكره في دار الحرب
ولا نسلم كهم جيش الامام وان قربهم منه او قصد لجمعهم فان تقاربا هناك اشتركوا فيما غنموه بعدها او الى جهة فان بعدت
امير هم او تقاربوا وكانت كل فرقة عونا للاخرى اشتركوا والا فلا وان بعثهم من دار الحرب اشتركوا وجيش الامام
وان اختلفت الجهات وتباعدوا فرع اذا حضر الوقعة تجار العسكر او جند هم وقاتلوا سهم لهم والا فلا
فرسانا او رجالا له وكذا اهل العين لهذا السياسة ولهم الاجرة ايضا وتسهم لاجل الذمة مع الامام لمن لم يقاتلوا
وللاجير الكافر والجبان الاجرة ولو فوق سهم واحد فصل في صفة القسمة على الغانمين وكيفية سهم الراجل
وان زاد على كفايته او نقص ومن حضر منهم بعض الوقت او مرضوا او مات قتالا ولم يقاتل عليه للذين هم في حضر
او بحر او مضيق وهو قريب منه وزيد سهم لجل الفرس من اي نوع بشرط كونه جذعا او سدسا ولا يزيد
بان احضره وقد حضر اثنان بفرس لهما تقاسما سهمه بحيث لا يعلم به مالكه وكذا ان علم به ولم يتركه
الكر والفر بهما استهم لهما والفرس والا لم يسهم ولا لفرس حضر ولم يعلم به مالكه ولا يحضر الحرب فرس فحل أو راح مثلا
ومن ضاع من الغنيمة فوسقه أو غصب وقاتل عليه غيره فسهمه لمالكه ولا يحضر الحرب فرس فحل أو راح مثلا
فان احضره اخذ فلا شيء للفرس وان لم يفعله الامام او لم يعلم به فصل في الترضخ ويتحقق من حضر راكب
قبل أو بعير أو بغلا أو حمار فله سهم سهمه وبحب نقصه عن سهم الفرس وتفضل قبل على بغل وبغل على حمار ولا يحضر
صبي او عبد او امرأة نا فعون لا يحوجون الامام ان لم يكن له سلب وكذا الخنثى فان بان رجلا اسهم له سهم رجل
بان ومريض لرجي وذمية يحضر ان محتاجين ولم يمكن الا ان يحضرا بلا اذن بل بعنف لا يسهم لهما الامام فلهما
الاجرة فقط وينبغي ان يضاف في الترضخ بقدر النفع ولا يرضخ سهم رجل ولو لما دون ومن زاد قتاله
من الكل على رضخ له مع سهمه من المصالح فرع لو قتل اثنا فصاعدا مبارزين فتساووا في القتل واستحقوا السلب
عليهم بنظر الامام من تفضيل او تسوية وينبغي متعارف الشرع مجانبته في الاسلام ولو حضر معهم كامل رضخ
لهم واخذ الباقي فان انفرد بقتله استحق السلب ان لم يحمس وإلا فلا لان الامام والامير الترضخ ولو غنم مسلم
وذمي فعل محمس الكل أو نصفه فقط وجهان فرع لا سلب ولا رضخ ولا نفل ولا سهم لمخذل بل يمنعه
الامام من العود ويخرجه من حصن ان حصل لان حصنا طرأ جه وهن فصل في النفل وهو ما شرطه الامام
زيادة على سهم الغنيمة بطيبة به في ليل مثلا ان اجتيح اليه فان تعذر او لم يعنه لمن فعل كان فله كذا
وهو من مال المصالح فان شرطه من الخامس فعند اشتراط على قدر ما سيغنمه قدر ما لجزية كربع او ثلث
له بل يجتهد فيه الامام ويراعي قدر نكايته وعناء اشتراط على قدر النفع

كتاب النكاح

وفيه أبواب الأول في مقدماته أحدها ذكر حصار نبينا صلى الله عليه وسلم وهو جائز بل سنة
ولا يعقد رجوبه فرع أما واجبات ليادة تؤديها على مثلها نفلا بأربعين درجة وهي النحو والوقوف
الصحيح والاستاك وستاوه العقلا وهل هو في الوجوب وكتابة العبد فقط او في امر الدنيا او في امر
الدين فيه خلاف وتغيير المكلف مطلقا ان لم يظن زيادة فاعليه فيه عنادا او مصابرة العدو في الحرب وان كان
وقضاء دين ميت شاغرا ان لم يدع عنده على صالح الاحياء وطلاق كراهته وتخيير زوجاته بين الطلاق

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)